سنظل نبني قواتنا المسلحة على أسس وطنية ومتطورة من أجل أن تظل راية اليمن الكبير خفاقة في الأعالي وتبقى الإرادة اليمنية حرة ومستقلة

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة

الاثنين 14 سبتمبر 2009 م - العدد (14591) السنة الحادية و الأربعون

## تفاصيل مؤامرة إسرائيل للسيطرة على مياه النيل

# «لوفيجارو» : التحرك الإسرائيلي في بعض الدول الإفريقية تمهيد لحرب المياه في الشرق الأوسط من قلب القارة السوداء

**يتأكد يوما بعد يوم أن الجولة الإفريقية التي قام بها وزير خارجية إسرائيل مؤخرا كانت تستهدف بالأساس مصر ومياه نيلها ، حيث كشفت صحيفة «لوفيجارو» الفرنسية في 8 سبتمبر عن تفاصيل مخطط إسرائيل الجديد للسيطرة على مياه نهر النيل بعد الإغراءات التي تقدمت بها للدول الإفريقية في السنوات الماضية لإثارة القلاقل مع مصر وإعادة توزيع مياه النهر.**

■ الرئيس المصري الراحل أنور السادات

■ نتنياهو وليبرمان

## مخطط إسرائيل الجديد للسيطرة على مياه النيل يعتمد على إغراءات تقدمت بها لدول إفريقية بغية إثارة القلاقل مع مصر وإعادة توزيع مياه النهر

جهان مصطفى

ووفقا للصحيفة ، فإن الجولة التي قام بها افيجدور ليبرمان إلى بعض الدول الإفريقية في 2 سبتمبر تشكل تهديدا خطيرا لمستقبل مصر ، موضحة أن هذا التحرك وهو الأول منذ 25 عاما يعتبر تمهيدا لحرب المياه في الشرق الأوسط التي تبدأ في قلب القارة الإفريقية.

وأضافت أن الوزير الإسرائيلي زار إثيوبيا وكينيا وأوغندا لأنها تشكل دول منبع النيل ، مشيرة إلى أنه ضغط على إثيوبيا لبناء سدود على نهر النيل خاصة وأن ٪80 من المياه التي تجري في مصر تأتي من النيل الأزرق الذي ينبع من إثيوبيا.

واستطردت « مصر تمول حفر الآبار في كينيا لتنظيف البحيرات الأوغندية لكن إسرائيل تساهم في الوقت ذاته في بناء السدود في إثيوبيا وثلاثة مشاريع جديدة في أوغندا ، هذه الإغراءات التي تمارسها إسرائيل تتجاوز حدود المنافسة الدبلوماسية مع مصر لأن الموضوع بالنسبة لإسرائيل هو الوصول إلى مياه النيل».

وانتهت الصحيفة إلى القول إن إسرائيل ومنذ تأسيسها تحاول أن تحصل على مياه النيل وقد سبق أن طرحت في عام 1974 فكرة إعادة القدس المحتلة إلى الفلسطينيين ، مقابل نقل 840 مليون متر مكعب من مياه النيل سنويا إلى إسرائيل وهذه الكمية كافية لتغطي احتياجاتها من المياه ، غير أن المشروع اصطدم بمعارضة إثيوبيا والسودان حينها.

### إثيوبيا كلمة السر

ويبدو أن «لوفيجارو» لم تكن الصحيفة الوحيدة التي تدق ناقوس الخطر في هذا الشأن ، فقد نشرت جريدة «القدس العربي» أيضا مقالا للكاتب عبد الباري عطوان في 4 سبتمبر جاء فيه أنه لم يكن من قبيل الصدفة أن يبدأ وزير الخارجية الإسرائيلي افيجدور ليبرمان جولته الإفريقية بزيارة العاصمة الإثيوبية أديس أبابا ولم تكن صدفة أيضا أن تشمل هذه الجولة دولتين أخريين تشكلان مع إثيوبيا المصدر الأساسي لمياه نهر النيل وهما أوغندا وكينيا.

وقال :« إسرائيل بدأت تدرك جيدا أن هناك حالة من التذمر في أوساط دول المنبع الإفريقي لهيمنة دولتين عربيتين على الغالبية الساحقة من مياه النيل، هما مصر (55.5 مليار متر مكعب) والسودان (18.5 مليار متر مكعب)، أما ما تبقى، أي عشرة مليارات متر مكعب، فيذهب إلى ست دول إفريقية على الأقل ، وشهدت الأعوام الأخيرة مطالبات علنية بتعديل اتفاقيتي 1929 و1959 لتوزيع مياه النيل، خاصة الشق المتعلق منهما بإعطاء مصر (دولة المصب) حق الفيتو على أي مشاريع سدود في أي من دول المنبع».

وأضاف « التركيز الإسرائيلي على إثيوبيا مهم لأنها تقود التمرد على الاتفاقيتين المذكورتين أولا، ولأن 86 بالمائة من مياه النيل تأتي من مرتفعاتها، والأهم من كل ذلك الوجود العسكري الإسرائيلي المتعاظم في هذه الدولة التي باتت مخلب القط الأمريكي في القرن الإفريقي، وتجلى ذلك واضحا في الفترة الأخيرة بإرسالها قوات إلى الصومال واحتلاله فعليا».

وتابع عطوان يقول :» الإحصاءات الرسمية ترجح أنه في عام 2017 لن يكون لدى مصر الماء الكافي لمواجهة احتياجات مواطنيها المتفاقمة ، حيث ستبلغ هذه الاحتياجات 86 مليار متر مكعب سنويا، بينما لن تتعدى جميع مصادرها 71 مليار متر مكعب، أي أنها ستواجه عجزا مقداره 15 مليار متر مكعب ، الصورة ربما تبدو مأساوية بشكل أكبر إذا مضت إثيوبيا قدما في نواياها في إقامة سد على النيل الأزرق، مصدر معظم مياه النيل، ويبدو أنها مصممة على ذلك، وأعلن وزير الري فيها أنه لا توجد قوة في العالم تحول دون إقدامها على ذلك، فالمياه مياهها، ولا حق لأحد بأن يملك الفيتو ضد مشاريعها، وهدد بالانسحاب من معاهدة 1929 المذكورة».

واستطرد « ليبرمان الذي هدد بقصف السد العالي وإغراق الشعب المصري ذهب إلى القارة الإفريقية على رأس وفد إسرائيلي كبير يضم ممثلين عن أكبر شركات أسلحة إسرائيلية، علاوة على خبراء آخرين في شئون المياه والاقتصاد وحرب العصابات ، ليبرمان عرض على هذه الدول خدمات بلاده العسكرية لتعزيز قواتها المسلحة للتصدي لأي حرب يمكن أن تشنها مصر في المستقبل في حال إقدام هذه البلدان وخاصة إثيوبيا على مشاريع لتحويل مياه النيل ، التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا يستهدف مصر ومستقبل أجيالها، وضربها في خاصرتها الموجعة، أي مياه نيلها ».

وأخيرا ، تساءل الكاتب عن رد الفعل العربي على هذا التغلغل الإسرائيلي في قارة كانت حتى نصف قرن مضى تعتبر بحيرة نفوذ عربية ومصرية على وجه التحديد تعتمد اعتمادا مباشرا على المنح الدراسية والخبراء الزراعيين والدعاة المصريين ، واختتم قائلا :» المحللون الأفارقة يقولون إن إسرائيل تعرض عليهم خبرات زراعية، ووعوداً بمساعدتهم للحصول على منح مالية أمريكية وأوروبية لما لها من نفوذ كبير هناك، وفوق هذا وذاك أسلحة حديثة ومتطورة وخبراء يتولون تدريب جيوشهم على حروب العصابات، فماذا عند العرب لكي يقدموه غير الفساد والتخلف والهزائم؟».

### محادثات الإسكندرية

ورغم أن ما ذكره عطوان صحيح بنسبة كبيرة ، إلا أن مصر تعي وتدرك خطورة التحركات الإسرائيلية ، ففي 28 يوليو الماضي ، اختتم وزراء من الدول العشر المطلة على نهر النيل محادثاتهم في مدينة الإسكندرية بمصر حول مشروع اتفاقية إطارية جديدة بشأن كيفية تقاسم مياه النهر، والتي تأتي في إطار مبادرة دول حوض النيل التي وقعتها مصر في عام 1999 لبحث كيفية توزيع مياه نهر النيل بين دول المنبع والمصب العشرة، في ظل مطالبات دول في شرقي إفريقيا وخاصة أوغندا وكينيا بضرورة إلغاء اتفاقية أبرمتها بريطانيا عام 1929 لتقسيم مياه النهر بحجة أنها لم تراع احتياجات دول المنبع.

ويجب الإشارة إلى أن محادثات الإسكندرية لم تكن الأولى من نوعها في 2009 التي تبحث موضوع الاتفاقية الجديدة ، حيث شهد شهر يونيو الماضي أيضا محادثات حول القضية في كينشاسا ، إلا أنها منيت بالفشل ، حيث تمسكت دول الحوض بموقفها الرافض للاتفاقيات التاريخية التي تعطي لمصر حقوقها في مياه النيل، خاصة اتفاقيتي 1929 و 1959 وأصرت على إعادة تقسيم حصص المياه بين دول الحوض بشكل أكثر عدلاً من وجهة نظرها.

وفي المقابل ، تمسكت مصر برفض أي اتفاق جديد يقلل من حصتها والتي تعد أكبر من حصة أي بلد آخر كما أصرت على الحصول على حق نقض أية مشاريع تنوي بلدان أخرى إقامتها على نهر النيل ، موضحة أنه مع استمرار نمو الكثافة السكانية ، فإن الطلب سيفوق حصتها التاريخية في مياه النيل ، هذا بالإضافة إلى أن إقامة أي سدود في منطقة منابع النيل يعرض الأمن المائي في كل من مصر والسودان للخطر ، فضلاً عن أن السدود لا تدخل ضمن برامج التعاون التي تشملها مبادرة دول حوض النيل.

ويبدو أن محادثات الإسكندرية حققت بعض التقدم ، حيث بدأت اللجان الفنية التي تم تشكيلها من الفنيين والخبراء والقانونيين في دول حوض النيل وبحضور خبراء البنك الدولي والدول المانحة عملها اعتبارا منذ مطلع أغسطس الماضي في القاهرة ودول حوض النيل بالتناوب لبحث نقاط الخلاف حول الاتفاقية الإطارية الجديدة لمبادرة حوض النيل ، وذلك بهدف الوصول إلى رؤية موحدة للإطار القانوني والمؤسسي للمبادرة .

وأعلن الدكتور محمد نصر الدين علام وزير الموارد المائية والري في مصر بعد اختتام المحادثات أن نقاط الخلاف بين دول المصب وهي مصر والسودان ودول المنبع هي إثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا والكونغو ورواندا وبوروندي تتمثل في ثلاث نقاط أساسية هي : الموافقة المسبقة ، والأمن المائي ، والحقوق التاريخية في مياه النيل لدول المصب.

وأضاف نصر الدين أن النقطة الأولى تتمثل في الموافقة المسبقة على إقامة أي مشروعات على امتداد نهر النيل ، فدول المنبع متفقة على الموافقة بالأغلبية ، ولكن مصر والسودان تقترحان أن الموافقة بالإجماع ، وفى حالة الأغلبية يجب أن تكون مصر والسودان ضمن الأغلبية.

التصريحات والتحركات المصرية السابقة وإن لم تحقق النجاح المرجو حتى الآن ، إلا أنها تبشر بالخير ولذا سرعان ما تحركت إسرائيل لتنفيذ مخططها القديم الجديد ضد مصر ونيلها .

فما أن انتهت محادثات المجلس الوزاري الـ17 لدول حوض النيل في الإسكندرية ، إلا وأعلنت إسرائيل عن موافقتها على تمويل إنشاء ثلاثة سدود علي نهر النيل بأوغندا، بزعم استغلال هذه السدود في توليد الكهرباء ، بجانب استغلال مياهها المخزنة خلف هذه السدود في مشروعات التنمية الزراعية بأوغندا.

وفي 2 سبتمبر ، قام وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان بجولة إفريقية استمرت ثمانية أيام وزار خلالها خمس دول في القارة هي إثيوبيا وكينيا وغانا ونيجيريا وأوغندا.

### حقائق تاريخية

وما يؤكد مصداقية ما ذكرته صحيفة لوفيجارو عن المخطط الإسرائيلي الجديد ضد مصر ونيلها أن هذه الجولة تعد المرة الأولى منذ أكثر من عشرين عاما التي يزور فيها وزير خارجية إسرائيلي إفريقيا ، كما أنه رافقه في جولته نحو 20 من رجال الأعمال الإسرائيليين في مجالات الطاقة والزراعة والشحن والري والبنية التحتية والكيماويات والإعلام والأمن ، هذا بالإضافة إلى تأكيده أن الجولة تندرج في إطار خطته لتطوير اتجاهات جديدة في سياسة إسرائيل الخارجية ، زاعما أن إسرائيل غابت طيلة سنوات عديدة عن مناطق بأكملها في العالم وأن ثمة أهمية كبيرة لهذه الجولة في تقوية مكانة إسرائيل وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الإفريقية ، وخاصة مع إثيوبيا.

وأيا كانت نوايا ليبرمان الشيطانية ، فإن هناك عدة حقائق تاريخية تؤكد أن أمن مصر المائي «خط أحمر» لا يمكن لأحد أن يتجاوزه ، فمعروف أن نهر النيل هو أطول نهر في العالم ، وقد حصلت مصر وفقا لاتفاقية وقعت بينها وبين بريطانيا عام 1929 على حق تعطيل أي مشاريع في حوض النهر كفيلة بالتأثير على حصتها من المياه ، كما كفلت اتفاقية وقعت عام 1959 بين السودان ومصر للأخيرة الحصول على 55,5 مليار متر مكعب من مياه النيل سنويا، وهو ما تعترض عليه الدول الثماني الأخرى، وتقول مصر إنها ستكون بحاجة الى 86,2 مليار متر مكعب من المياه في عام 2017، ولكنها لا تملك سوى مصادر تكفي لتأمين 71,4 مليار متر مكعب فقط.

وبالإضافة إلى الحقوق التاريخية ، فإنه هناك أيضا أحداثا تاريخية تؤكد أن مياه النيل تشكل مسألة «حياة أو موت» بالنسبة إلى مصر على مدى العصور، ففي القرن التاسع عشر ، وضعت حكومة محمد علي باشا خطة طوارئ للتدخل عسكريا ضد أي دولة يمكن أن تشكل أي خطر على تدفق مياه النيل إلى مصر، كما دعا الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات خبراءه العسكريين لوضع خطة طوارئ عام 1979 عندما أعلنت إثيوبيا عن نواياها بإقامة سد لري 90 ألف هكتار في حوض النيل الأزرق، وهدد بتدمير هذا السد، وعقد بالفعل اجتماعا طارئا لقيادة هيئة أركان الجيش المصري لبحث هذه المسألة.

الحقائق السابقة تؤكد أن العلاقة بين مصر ودول حوض النيل يجب أن تبقى علاقة تعاون ، لأن غير ذلك يصب في صالح إسرائيل فقط.---

عن جريدة (محيط ) الاليكترونية

■ النيل شريان الحياة في مصر

## بكل الاتجاهات

### وزير العمل الفرنسي يلتقي مع رئيس فرانس تليكوم لبحث موجة انتحار

■ الرئيس التنفيذي لشركة فرانس تليكوم ديدييه لومبار

 **باريس/14اكتوبر/ رويترز:**

دعا وزير العمل الفرنسي كسافييه داركو إلى عقد اجتماع مع رئيس شركة فرانس تليكوم لمناقشة موجة الانتحار بين العاملين في تلك الشركة الحكومية السابقة والتي تنحي نقابات العمال باللائمة فيها على إعادة الهيكلة وضغوط العمل.

وتأتي هذه الخطوة عقب دعوات من النقابات للدولة بالتدخل بعد انتحار موظف آخر يوم الجمعة.

وذكر مصدر نقابي أن امرأة عمرها 32 عاما قفزت من نافذة بالطابق الرابع بعد اجتماع عمل.

ويرفع حادث الانتحار الذي وقع يوم الجمعة العدد الإجمالي للمنتحرين إلى 22 منذ بداية 2008 كما يقول موقع على الانترنت أنشأته نقابات العمال. كما وقعت 13 محاولة انتحار. ويقول الموقع انه لا توجد إحصاءات رسمية سواء من فرانس تليكوم أو من مكان آخر.

وأفاد متحدث باسم وزارة العمل أمس السبت أن الاجتماع مع الرئيس التنفيذي ديدييه لومبار سيعقد في بداية هذا الأسبوع.

وأكد أن الهدف من الاجتماع هو بحث كل شيء يمكن عمله لمعالجة موجة الانتحار التي تحدث في فرانس تليكوم ، موضحا «يتعين ان نكون حريصين لكن فعالين بشأن هذه المسألة».

ومازالت الدولة الفرنسية تملك 27 في المائة من رأسمال أسهم فرانس تليكوم بعد خصخصة المجموعة في التسعينات.. ويحظى ثلث عامليها الفرنسيين بوضع الموظفين الحكوميين.

### منظمة الصحة: إغلاق المدارس قد يبطئ الأنفلونزا والتوقيت مهم

■ أطفال يرتدون كمامات واقية في مدرسة بومباي يوم ١٠ أغسطس

 **جنيف /14اكتوبر/ ستيفاني نيبيهاي :**

أكدت منظمة الصحة العالمية يوم الجمعة أن إغلاق المدارس عند بدء تفشي أنفلونزا (اتش1 ان1) يمكن أن يبطئ إلى حد كبير انتشار الفيروس ويمنح الوقت لتوفير مخزونات من الدواء.

وكان لفصول المدارس دور في الانتقال السريع لأنفلونزا الخنازير في نيويورك وأماكن أخرى. ومع بدء عودة الطلاب إلى المؤسسات التعليمية في أنحاء نصف الكرة الأرضية الشمالي يبحث الكثيرون عن سبل الحد من مخاطر العدوى.

وأشارت المنظمة التابعة للأمم المتحدة في نصيحة للدول الأعضاء بها وعددها 193 دولة إلى أن اتخاذ خطوات معينة يمكن أن يبطئ من انتشار فيروس اتش1 ان1.

وأفادت أن الفائدة الأكبر تتحقق «عندما تغلق المدارس بشكل مبكر لدى ظهور المرض قبل إصابة واحد في المائة من الأفراد به.» وأضافت «في ظل ظروف مثالية يمكن أن يؤدي إغلاق المدارس إلى الحد من الطلب على الرعاية الصحية بنسبة تقدر بين 30 و50 في المائة عند بلوغ الوباء ذروته.»

وأضافت «لكن إذا أغلقت المدارس بشكل متأخر جدا أثناء تفشي المرض على نطاق التجمع السكاني فان الحد من انتقال العدوى سيكون محدودا على الأرجح.»

ومن المهم على نحو خاص خفض عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية عند مكافحة الأنفلونزا نظرا لان المستشفيات ومنشآت الرعاية الصحية قد تستقبل أعدادا غفيرة من المرضى.

وطبقا لأحدث معلومات أصدرتها منظمة الصحة العالمية بشكل منفصل يوم الجمعة قتل فيروس (اتش1 ان1) 3205 أشخاص على الأقل في أنحاء العالم منذ ظهوره في ابريل نيسان الماضي في أمريكا الشمالية وقد أصبح الآن فيروس الأنفلونزا السائد في نصفي الكرة الأرضية.

وتبلغ بوليفيا والاكوادور وفنزويلا ودول أخرى في أمريكا الجنوبية عن مستويات أعلى من أمراض الجهاز التنفسي. وترتفع حالات الإصابة بالأنفلونزا في الهند وبنجلادش وكمبوديا وشرق أوروبا.

وعادة ما تسبب الإصابة بالفيروس أعراضا طفيفة لكن النساء الحوامل والأشخاص المصابين بحالات مثل الربو معرضون لخطر أكبر.

ويمكن أن يمنح إغلاق المدارس وقتا إضافيا للسلطات لتوفير إمدادات من العقاقير المضادة للفيروسات مثل عقار تاميفلو الذي تنتجه شركة روش السويسرية أو لقاحات تطورها شركات مثل نوفارتيس وجلاكسو سميثكلاين وسانوفي افينتس.

وذكرت منظمة الصحة العالمية أن على الطلاب والمدرسين والموظفين الآخرين أن يمكثوا في المنازل إذا شعروا بالإعياء وينبغي أن تخصص المدارس مكانا لعزل أي شخص يصاب بحالة إعياء وهو هناك.

ويسبب إغلاق المدارس خسائر اقتصادية مستترة بالنظر إلى أن الكثير من الآباء أو أولياء الأمور سيضطرون إلى البقاء في المنازل لرعاية الأطفال.

وأكدت منظمة الصحة العالمية أن دراسات تقدر أن إغلاق المدارس يمكن أن يؤدي إلى تغيب 16 في المائة من قوة العمل بالإضافة إلى نسب التغيب العادية والتغيب بسبب المرض.

# لا تستهينوا بالمعارضة الإلكترونية!

فيصل القاسم

**الويل كل الويل لمن تسول له نفسه مزاحمة النظام أو الحزب العربي الحاكم في الاتصال بالجماهير والترويج لبضاعته السياسية . فهذا من الكبائر، وهو محرّم ليس فقط على العموم، بل أيضا على الأحزاب الهزيلة الأخرى المفترض أنها «معارضة» ومشاركة في اللعبة السياسية لكنها ارتضت لنفسها أن تخرس وتخمد وتكون مجرد تابع ذليل وخادم مزايد للحزب الحاكم مقابل منافع شخصية معينة وضيعة.**

**لا أدري أي نوع من الديموقراطية هذا الذي يسمح بتعددية حزبية ثم يمنع بقية الأحزاب من النشاط السياسي والتعبوي داخل الجامعات والمدارس والمعاهد والمصانع والهيئات الشعبية. ولا أدري أين يمكن لأحزاب المعارضة أن تنشط إذا كان ممنوعاً عليها التواجد في الأماكن التي تفهم في السياسة قليلا كالتجمعات الطلابية مثلا. هل تنشط في دورات المياه والسهول والوديان والأحراش بين الحيوانات المفترسة أو في دور البغاء مثلا لتسييس بائعات الهوى؟ لم يتركوا لها أي مكان لمزاولة نشاطها السياسي إلا في الغابات وفوق أعمدة الكهرباء.**

وبالتالي فقد كان يتحول هواة العمل السياسي الحقيقيون والمخلصون إلى النشاط السري، واعتاد النشطاء السياسيون في الماضي اللجوء إلى توزيع المنشورات بطريقة سرية جدا لإيصال أفكارهم ومشاريعهم من بعضهم البعض وإلى الناس. وكانوا يمضون وقتا طويلا في نقل المناشير من مكان إلى آخر تحت جنح الظلام كي لا تكشفهم كلاب المراقبة السياسية المتحكمة بالمسرح السياسي في معظم الدول العربية وتقطّعهم إرباً إرباً بأسنانها النتنة.

لقد كان توزيع المنشورات السياسية والحزبية عملية بطولية بكل المقاييس، وكم سمعت بعض الحزبيين العرب يتحدث بكثير من الانتشاء والنشوة عن فتوحاته العظيمة المتمثلة بوضع منشور تحت أوراق شجرة أو تحت حجر كي يأتي زميله وينقله إلى مكان آخر بالتتابع حتى يصل في نهاية المطاف إلى بقية «المناضلين» أو الناس. لكن هذا النشاط السياسي والإعلامي كان جريمة لا تغتفر، فقد أمضى ممارسوه عشرات السنين وراء القضبان في غياهب السجون العربية الغراء. بيد أن الزمن الأول تحول.

كم أصبح سهلاً ويسيرا العمل السياسي المعارض هذه الأيام، فهو أسهل من شرب الماء بفضل ثورة المعلومات والاتصالات. فقد حدثني أحد المعارضين العرب ذات مرة أن جماعته كانت تحتاج أحيانا إلى ستة أشهر لإيصال خبر ما إلى الناس. لكن الأمور بدأت تتيسر أكثر فأكثر عندما ظهر جهاز الفاكس، فأخذت بعض الجماعات تستخدمه لإرسال آلاف المناشير من الخارج إلى الجماهير في بلد معين. وأثبت هذا التكتيك على بساطته نجاعة كبرى جعلت بعض الدول تتململ خوفاً من تأثيره على المتلقين. لكن الخوف زاد أضعافا مضاعفة لدى بعض الأنظمة الحاكمة عند ظهور وسائل اتصال أسرع وأكثر تأثيراً. ولا أقصد الفضائيات أو الراديو هنا لأن تلك الوسيلتين محكومتان بقيود كثيرة كونهما تخضعان لقوانين وشروط البلدان التي تبثان منها. ما أقصده هو الإنترنت تحديدا التي وفرت لمستخدميها مساحة تحرك وحرية لم يحلموا بها من قبل. فقد حولت الإنترنت بفضل هُلاميتها مثلا كل إنسان إلى ناشر وموزع للمناشير بعد أن كان مجرد حمل منشور سياسي ما جرماً خطيراً.

ودعوني هنا أختلف تماما مع الذين يهزءون مما يسمونهم بمعارضي الإنترنت. فهؤلاء المعارضون أصبحوا يشكلون قوة لا يستهان بها وهم في تصاعد مستمر مع ازدياد عدد المشتركين في خدمة الشبكة الدولية . فبالرغم من ارتفاع نفقات هذه الخدمة وصعوبة الحصول على جهاز كومبيوتر في بعض البلدان إلا أن جماعات المعارضة في الداخل والخارج بدأت تلتف على هذا الأمر بأن يساهم عدد من الأشخاص في حساب إنترنت واحد ومن ثم يتناوبون على استخدامه كل حسب دوره. يحدث هذا مثلا في بعض دول المغرب العربي.

صحيح أن بعض الدول العربية تأهبت منذ البداية لكبح جماح هذا القادم الجديد المسمى الإنترنت. فبعضها مثلا اشترى أجهزة متطورة جداً بملايين الدولارات لمراقبة وحجب مواقع الإنترنت التي تعتبرها معادية. وقد سمعت من أحدهم أن إحدى الدول العربية التسلطية دفعت أكثر من عشرين مليون دولار للحصول على تلك الأجهزة الكومبيوترية العملاقة بينما يتضور الآلاف من شعبها جوعاً، ولا يجدون ما يسترون به مؤخراتهم العارية. زد على ذلك أن بعض الدول العربية أصبح لديها أجهزة أمنية خاصة لمراقبة الإنترنت ومستخدميها. لكن كل هذه المحاولات الفاشلة لا تستطيع أن تقف في وجه هذا الطوفان الإعلامي الجديد مهما أنفقوا من ملايين، فمستخدمو الإنترنت يزدادون بالألوف حتى في العالم العربي الذي يعتبر أكثر بقاع الأرض تخلفاً في استخدام الكومبيوتر والشبكة الدولية.

ولا ننسى أن هناك ملايين العرب المغتربين في أوروبا وأمريكا وبقية بقاع العالم، فنسبة هائلة من هؤلاء تمتلك الكومبيوتر ولديها اشتراكات في شبكة الإنترنت نظراً لانتشارها بشكل هائل، ففي أمريكا مثلا يدخل إلى الإنترنت أكثر من خمسة وسبعين بالمائة من السكان. ولا ننسى أيضا أن جماعات المعارضة العربية في الخارج بدأت تعتمد اعتمادا كبيراً على الإنترنت في التحريض على الأنظمة الحاكمة ونشر برامجها ومشاريعها وبياناتها السياسية البديلة مما اضطر بعض البلدان إلى حجب المواقع والصحف الإلكترونية المعارضة، لكن الشعوب التائقة إلى الحقيقة والكلمة النظيفة داخل هذا الوطن العربي المكبل تعرف كيف تحبط ألاعيب وقيود الأنظمة على مواقع الإنترنت، فكم اندهشت عندما سمعت بعض الأشخاص في بعض الدول العربية يقولون لي إنهم قرأوا هذا أو ذاك الخبر على الموقع الفلاني فقلت لهم، لكنه موقع محجوب، فقالوا لي وهل تعتقد هذه الحكومات العربية المتخلفة أنها أذكى منا، فنحن لدينا ألف وسيلة ووسيلة للوصول إلى مواقع المعارضة ومنشوراتها الإلكترونية في الخارج.

لقد ولىّ زمان تكبد المخاطر والويلات لمجرد نقل منشور سياسي صغير من قرية إلى أخرى أو حتى من حي إلى آخر. إن بيانات جماعات المعارضة تظهر على الشبكة العنكبوتية الآن بسرعة البرق خارقة كل الحواجز والقيود والحدود لتصل إلى زوايا العالم الأربع بلمح البصر. وعلى ما يبدو هناك تضامن من نوع ما بين مستخدمي الشبكة، فهم دائما يرشدون بعضهم البعض إلى وسائل فك شفرات البروكسي للدخول إلى المواقع الممنوعة.

ولعل الأنكى من كل ذلك بالنسبة للحكام أن منتديات الإنترنت بدأت تشهد نقاشات حامية جدا بالكلمة والصوت والصورة مما يثير الرعب في نفوس بعض الأنظمة الحاكمة، فهناك مثلا غرفة نقاش على البالتوك لإحدى المعارضات العربية تلقى رواجا منقطع النظير داخل إحدى الدول العربية، ناهيك عن المنتديات التي تتمادى إلى أقصى حد في إيذاء الأنظمة الحاكمة من خلال التهجم العنيف والصارخ أحيانا، فلم يعد مجرد نقد بسيط للحاكم من البطولات التاريخية، فقد بدأ البعض يشن هجمات تجريح عنيفة جدا ضد الحكام لا بل يتلذذون في هجائهم وسلخهم وفضحهم. فالحاكم العربي صاحب عشرات الألقاب الفخمة و«الطنانة» لم يعد مقدساً بل مدنساً في منتديات الإنترنت. وبينما كان مجرد التلميح إلى الحاكم جريمة نكراء يختفي مقترفوها وراء الشمس أو يقضون نحبهم وراء القضبان، أصبح إذلاله وتسخيفه و«شرشحته» في غاية السهولة. وبما أن لدى الإنسان العربي إرثا طويلا من الكبت السياسي المقيم فإنه يبدو من خلال كتاباته في منتديات الإنترنت كالوحش الضاري الخارج للتو من القفص يستمتع إلى أقصى درجة بحريته المكتسبة حديثاً. ولا داعي هنا لذكر الألقاب البديلة التي يغدقها معارضو الإنترنت على الزعماء العرب.

ومن الملاحظ أن أكثر المواقع شعبية هي تلك التي توفر لزائريها منتديات نقاشية. وقد أصبح من الصعب فعلاً إحصاء عدد منتديات الحوار والنقاش على العربية الشبكة الدولية لكثرتها وتنوعها. وأبرز ما يميز هذه المنتديات مساحة الحرية وليس هامشها كما عودتنا الأنظمة العربية في مصطلحاتها. فبينما يتحدث العالم الديموقراطي عن الحرية كنا نحن العرب ومازلنا نتحدث عما نسميه هامش الحرية، لأن الحرية تُقدم لنا بالقطارة، لكن هذا المصطلح الرديء في طريقه إلى الاندثار والزوال من القاموس العربي السياسي بفضل تكنولوجيا المعلومات التي ألغت القيود على الفكر.

قد يقول قائل إنني متفائل أكثر من اللازم بمعارضة الإنترنت، فهي ليست أكثر من مواقع للبذاءة والتنفيس في أحسن الأحوال وليس لها أي تأثير يُذكر على الأنظمة الحاكمة التي تتصرف كما لو أنها ما زالت تعيش في الستينيات. وهذا غير صحيح، فالأنظمة العربية التي تبدو صماء لما يدور حولها تدرك أكثر منا جميعاً أنها تخوض معركة خاسرة ضد الإعلام الحديث وعلى رأسه شبكة الإنترنت وأنها مهزوزة في داخلها بالرغم من أنها قد تبدو قوية في الظاهر. فالنظام الذي يحارب موقعاً إلكترونياً بسيطاً، ويسجن مدوناً، ويجند كلابه البوليسية ليل نهار، ويبذر أموال الشعوب من أجل التصدي لموقع إنترنت نظام متهاو أو آيل للسقوط. ولا ننسى أن بعض المواقع أصبحت تشكل صداعا مرعباً لبعض وزارات الداخلية العربية.

ولا شك أن هذا الصداع سيزداد إيلاماً بعد أن اهتز النظام الإيراني أخيراً وترنح تحت ضربات المعارضين الإلكترونيين، فلا تستهينوا بالمعارضة الإلكترونية!

 إعلامي في قناة( الجزيرة)